الجـــمهورية الجـــزائرية الـــديمقراطية الـــشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة-

كلية أصول الدين
رقم: 2022/1517

المعيار

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية والاجتماعية

ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384

التصنيف: C القرار الوزاري 586المؤرخ في 21 جوان 2018.

الصفحات الالكترونية:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90
https://scholar.google.com/citations?user=ign9b6kAAAAJ&hl=ar

إفادة بالنشر

يفيد الأستاذ الدكتور نور الدين سكحال رئيس تحرير مجلة المعيار، أنّ مقال الدكتور فاتح النور رحموني بجامعة محمد بوضياف المسيلة الموسوم :

" مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030"

An approach to building the integrated security of Algeria beyond 2030

قد نشر في العدد 60 الذي صدر في شهر أكتوبر 2021م ، في نسخة الكترونية

على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90

ملاحظة: سلمت هذه الإفادة للمعني بطلب منه لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

قسنطينة في 22 ماي 2022م

رئيس تحرير المجلة
أ.د نور الدين سكحال
رئيس تحرير مجلة المعيار

العنوان: كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –ص.ب.13 ب المنظر الجميل الغربي قسنطينة
الهاتف: 031.92.26.81 الفاكس:031.92.26.81
البريد الإلكتروني : elmiaar.emir@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة – الجزائر

كلية أصول الدين

دورية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية والإنسانية

تصدرها كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة-الجزائر

المعيار 60

المجلد : 25 العدد : 60 ربيع الأول 1443هـ/أكتوبر 2021م

الرقم الدولي : ISSN 1112-4377 الايداع القانوني: 293/2001

في التصنيف "C"،وفق المرجع الوزاري رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018م

الرابط Asjp https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90

AL MIAAR

Périodique académique internationale de la faculté des fondements de la religion , classe « C »
selon l'arrêté ministériel n °586 du 21 juin 2018
Asjp https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90
ISSN 1112-4377/293-2001

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة – الجزائر
كلية أصول الدين

المجلد: 25 العدد: 60 السنة:1443هـ /2021م
دورية دولية محكمة تصدر عن كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة-الجزائر

مدير المجلة: أ.د/ أحمد عبدلي رئيس التحرير: أ.د/ نور الدين سكحال

هيئة التحرير

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
أ.د.نور الدين سكحال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-
أ.د.صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر
أ.د.موسى معيرش	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر
أ.د.مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-
أ.د.حاتم باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-
أ.د.بوبكر كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-
أ.د.عيسى بوعافية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-
أ.د.بدر الدين زواقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01
أ.د.عبد القادر بخوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قطر
د.محمد مراح	أستاذ التعليم العالي	جامعة قطر
أ.د.نصير بوعلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة
أ.د.صالح نعمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الملك خالد أبها المملكة العربية السعودية
د. يوسف أحمد	أستاذ مشارك	جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان
د.محمد عبد العال	أستاذ متفرغ	كلية الآداب - جامعة المنوفية
د.الشريف حمدى	أستاذ مدرس	جامعة سوهاج مصر
أ.د حميد قوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قطر
د.صلاح بوشلاغم	أستاذ مساعد	جامعة السلطان قابوس
د.سميّة المكّي	أستاذ مشارك	جامعة قطر
د.ميسا الخواجا	أستاذ مشارك	جامعة الملك سعود الرياض
د.رحاب يوسف	أستاذ مساعد	جامعة بنى سويف مصر
مليكة ناعيم	أستاذة مؤهلة	جامعة القاضى عياض المغرب

الهيئة الاستشارية:

أ.د.فضيل دليو	جامعة قسنطينة 03 الجزائر
أ.د.عبد القادر بخوش	جامعة قطر
أ.د.عبد الرحمن عزي	جامعة الشارق الإمارات العربية المتحدة
أ.د.عمار طسطاس	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر
أ.د.جمال بن زروق	جامعة سكيكدة الجزائر
أ.د.أحمد الخمليشي	دار الحديث الحسنية المغرب
أ.د.سلمان نصر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر
د.عبد الرزاق بلعقروز	جامعة سطيف02 الجزائر
أ.د.عزيز سلامي	جامعة الجزائر02 الجزائر
أ.د.مصطفى وينتن	جامعة غرداية الجزائر
أ.د.محمد خالد اسطنبولي	جامعة أدرار الجزائر
أ.د. عبد الرشيد زرواتي	جامعة برج بوعريريج الجزائر
أ.د.إبراهيم رحماني	جامعة الوادي الجزائر
أ.د.سعيد كفايتي	جامعة فاس المغرب
أ.د.حميد قوفي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر
أ.د.بدر الدين زواقة	جامعة باتنة الجزائر
أ.د.بدران بن لحسن	جامعة قطر
أ.د. نصير بوعلي	جامعة الشارق الإمارات العربية المتحدة

الرقم الدولي : ISSN 1112-4377 الايداع القانوني: 293/2001

في التصنيف "C"،وفق المرجع الوزاري رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018م

الرابط Asjp https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90

AL MIAAR

Périodique académique internationale de la faculté des fondements de la religion , classe « C »
selon l'arrêté ministériel n °**586** du **21** juin **2018**
Asjp https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/90
ISSN 1112-4377/293-2001

الافتتاحية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

بفضل الله تعالى ثمّ بفضل القائمين على شؤون مجلة المعيار من مدير المجلة ومحرّريها وأمينها ومراجعيها يصدر هذا العدد الثامن والخمسون (60) الذي تضمّن سبعا وستين (66) مقالا، ونعلم أنّه عدد كبير، ولكنّه ليس إلا عددا يسيرا إذا ما قورن بعدد المقالات المقبولة للنشر والذي بلغ أربعمائة وأربعين (440) مقالا، أصحابها ينتظرون نشرها في أقرب الآجال، ونحن عازمون على إصدار أعداد إضافية من مجلة المعيار لنتمكن من نشر هذا العدد الكبير في آجال مقبولة.

وقد مسّت المقالات التي نشرت في هذا العدد المجالات المختلفة التي اعتادت المعيار النشر فيها، دراسات قرآنية وحديثية، ودراسات في العقيدة ومقارنة الأديان، ودراسات في الدعوة والإعلام، ودراسات في الفلسفة والفكر، ودراسات في الشريعة والقانون، ودراسات في اللغة والأدب، ودراسات في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وعلم المكتبات.

نجدّد شكرنا لكلّ من يسهم بجهده في استمرار صدور المعيار، خاصة الأساتذة المراجعين الذين قد نكلفهم في بعض الأحيان أكثر ممّا يطيقون، لكنّهم لا يتردّدون في تقديم يد المساعدة رغم أنّهم لا يتقاضون أيّ مقابل على ما يبذلونه من جهد، إلاّ متعة القراءة، والطمع بثواب من الله الكريم، كما نوجّه دعوة إلى المؤلّفين الذي حظيت مقالات بالقبول أن يصبروا معنا قليلا، ولا يكثروا من معاتبتنا، فإننا نعدهم أن تنشر أبحاثهم في أقرب الآجال.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في اختيار مقالات هذا العدد، وأن يجد فيها الطلبة والباحثون ما ينفعهم معرفيا ومنهجيا.

رئيس التحرير

فهرس المقالات

الرقم	عنوان المقال	المؤلف	الصفحات
01	أسباب أخطاء المستشرقين في تفسير القرآن الكريم -دراسة تحليلية	عثمان بن حليمة	13-1
02	تجليات القيم الإنسانية في مقاصد القرآن في الكتابات المعاصرة.	فيصل بوطالبي	34-14
03	الوظيفة الحجاجية للبلاغة القرآنية في سورة إبراهيم – عليه السلام	حمزة نايلي دواودة	52-35
04	أثر أسباب النزول في تدبر القرآن الكريم عند عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني من خلال تفسيره (معارج التفكر ودقائق التدبر)	مريم بوعافية حدة سابق	69-53
05	وسائل عرض تفسير القرآن الكريم عند الإمامين محمد الخضر حسين وعبد الحميد بن باديس	بن ديمية جيلالي	83-70
06	سَمَاعَاتُ اَلمُوَطَّأ فِي كِتَابِ ُرِيَاضِ اَلنُّفُوسِ ` لأَبِي بَكرٍ الْمَالِكِيِّ -دِرَاسَةٌ تَحلِيلِيّة-	نصيرة مناصر عمار بشيري	99-84
07	فصل الخطاب في دراسة خبر الثلاثة الأصحاب المعاتبين في سورة الأحزاب	سمير ربوزي	120-100
08	الوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة في السنة النبوية	نجمة موالكية نصر سلمان	135-121
09	ما بعد الحداثة من منظور نقدي عند المسيري –نقد المصطلح أنموذجا-	حبيبة بن زين	151-136
10	فقه المنهج عند طه عبد الرحمن مدى الحاجة إلى منهجية تُبصّر بطريقة التفلسف	بن قاسم سلسبيل	166-152
11	المرأة ونسق التحجب، بين الثابت الشرعي والمتحول الثقافي دراسة أنثروبولوجية ميدانية على عينة من الطالبات المحجبات بجامعة – الجزائر -2	حسين حبيس محمد سعيدي	182-167
12	علم الكلام من مسار التقليد إلى استئناف التجديد "العلامة شبلي النعماني مثالا"	زهير بن كتفي	205-183
13	الفلسفة والعرفان عند غلام حسين الابراهيمي الديناني	رابح رزيق بن عومر رزقي	220 -206
14	مَفَاهِيمُ الجَوْهرِ الميتَافيزيقي المَادِّي والرُّوحي عند الحُكَمَاء السَّبعة، عَرْضٌ ونَقْضٌ.	سامي سنوسي	236 -221
15	حوار الثقافات والأديان في منظور الثقافة الإسلامية -الأسس والقواعد-	محمد سيف الإسلام بوفلاقة	260 -237
16	النصرانية أم المسيحية إشكالية الاسم ودوافع التغيير	مسعود مسعودي سعيد رحماني	273 -261
17	عوائق النهضة وآليات تجاوزها من منظور مالك بن نبي	فايد لطيفة شنوف نصر الدين	293-274
18	مواجهة السلطوية في الفكر العربي الحديث بواكير النهضة أنموذجا	سفيان فوكة	306-294
19	اتجاهات الشباب الجامعي نحو مواقع صحيفة الهداف الإلكترونية - دراسة استطلاعية على عينة من طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سطيف 2	مهداوي نصر الدين ساحل عبد الحميد	332-307
20	مشاهدة الدراما التركية والاغتراب الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الفتيات بمدينة سطيف	رجم جنات	349-333
21	حرية تداول المعلومات وتشكل الفضاء العمومي في الجزائر الرهانات والمعوقات	حمادي هجيرة	364 -350
22	المعالجة الإعلامية لأحداث "منى" موسم حج2015 دراسة تحليلية لعينة من اعداد جريدة الشروق اليومي	بوعمرة إلهام	378-365
23	الرهان القيمي في الفيس بوك بين تعزيز القيم الدينية وتحييدها-دراسة	مباركي ابتسام	395-379

	ميدانية على طلبة جامعة تلمسان-	بوحسون العربي	
24	الصناعة الفقهية زمن كورونا – كوفيد19- دراسة في الإشكالات العلمية والسياسية والاجتماعية والشخصية	نضال بوعبد الله	413-396
25	رِهَانَاتُ التَحْدِيدِ فِي عِلْمِ المَقَاصِدِ - أسئلة التأصيل وآفاق التطوير-	أحمد ذيب	426-414
26	مقاصد الشريعة والفتوى في النوازل العقدية المعاصرة	علي خروبي	450-427
27	أثر الديون الإسكانية المؤجلة في زكاة مال المدين – في ضوء فقه الموازنات -	مريم لعور سعاد سطحي	471-451
28	قراءة في الأسئلة المتعلّقة بالمختصر الخليليّ من خلال كتب النّوازل الفقهيّة "الجواهر النّفيسة للقاضي علي التسوليّ (ت:1258ه) نموذجا"	رابح بوخاري نصيرة دهينة	490 -472
29	تطور الحماية الدستورية للحرية الدينية في الجزائر	بن عايشة نبيلة	506-491
30	قانون حماية البيئة في الصين بين الواقعية وغياب الإرادة السياسية	بوفراش يعقوب	521-507
31	جريمة التجمهر في القانون الجزائري	عائشة لخشين سعاد قصعة	530-522
32	آليات الرقابة للجودة الصحية للغذاء والدواء في القانون الجزائري	بكاي سعاد بن عزوز عبد القادر	545-531
33	الجوانب الاقتصادية في معاهدات ورسائل الرسول صلى الله عليه وسلم (1-11ه/622م-632م)	ناجري أمال	560-546
34	الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار خارج قطاع المحروقات	آسيا بوعمرة	572-561
35	أثر الخداع الترويجي على الصورة الذهنية لدى الزبون عن المؤسسة	ضبيان كريمة محمودي أحمد	591 -573
36	كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات).	بن قيلة سلمان بومدفع الطاهر	610-592
37	أثر توظيف أسلوب الصديق الناقد على أداء بعض المهارات المهنية لدى معلمات المرحلة الأساسية الدنيا	القططي محمد أوباجي محمد	627-611
38	التّعلُّم والتّعليم الافتراضيين بين الخصائص التّقنية والآفاق الهامة في العملية التّعليمية	عبد الله ملوكي	642-628
39	ديداكتيكية النّص المسموع وأثرها في تنمية الملكة التّواصلية في ضوء المدخل التواصلي -السنة الخامسة إبتدائي أنموذجا-	بسمة سيليني مسعودة خلاف شكور	655-643
40	تنمية الميول القرائية لدى الأطفال بمكتبات المطالعة العمومية الجزائرية البرامج، المجالات والمبادرات المساعدة.	بن زكة وسام	667-656
41	الثقافة الدينية للممارسة الرياضية لدى طلبة معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية بالجلفة	حمادي عامر عمراوي محمد	680-668
42	التّمثّلات الاجتماعيّة ؛ مقاربات المفهوم في العلوم الاجتماعيّة.	بن ميسية فوزية ضيف غنية	693-681
43	المواطن الجزائري والجريمة الإلكترونية....أين المواطنة الرقمية؟ "دراسة استطلاعية لمجموعات جزائرية عبر الفيسبوك"	لوشني إيمان	712-694
44	علاقة المتغيرات النفسية والاجتماعية بمحفزات استخدام الانترنيت	تكلال سميرة	724 -713
45	الرغبة للإنجاز وعلاقتها بمستوى الطموح لدى تلاميذ السنة الثانية ثانوي. – دراسة ميدانية بثانويات ولاية بومرداس-	ذهبية العرفاوي	733 -725
46	الزمن النفسي لدى الفصامي من خلال اسهامات اختبار الرورشاخ واختبار تفهم الموضوع : دراسة حالة	مليوح خليدة	748-734
47	صناعة الشائعات السياسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة تحليلية لمنشورات صفحةfake news dz	وهيبة بوسليماني علي سلطاني	766-749
48	أثر متغير الهوية على السياسة الخارجية	مسيكة محمد	783-767

49	إسهامات المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"	نادية مطالي	806-784
50	مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030	فاتح النور رحموني	824-807
51	مساهمة النخبة الأكاديمية في صناعة التغيير السياسي والاجتماعي في الجزائر	بن حوى مصطفى مقدم أحلام صارة	843-825
52	التكنولوجيات الحديثة في تسيير مكتب الموثق	نبيلة جنادي	857-844
53	التطبيقات التكنولوجية المستخدمة في المكتبات العامة الجزائرية بين الواقع و المأمول : المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية مصطفى نطور بقسنطينة نموذجا	مكية عبابسة مراد كريم	875-858
54	التهجّير البابلي لليهود رؤية في الأحداث والنتائج	مهني مجيد بشاري محمد الحبيب	888-876
55	الأراضي الزراعية والحرب بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني "سياسة إحراق الأراضي الزراعية وتخريبها أنموذجا"	زيتوني بلال عابد يوسف	906-889
56	جوانب من المعاملات التجارية بأسواق الأندلس عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج التيجيبي(ت 529 هـ)	محمدو نناه ولد همر غانية البشير	922-907
57	الدعاية الألمانية-العثمانية والإجراءات الفرنسية في الجزائر سنوات الحرب الأولى (1914-1918م).	ميلود قرين	947-923
58	ظاهرة الاستبدال بين ضيق الصور النمطية وسعة المجال	مزوزي أنس	959-948
59	دلالات المكان وأبعاده في رواية "الفراشات والغيلان" للروائي عز الدين جلاوجي	رفيقة سماحي	978-960
60	البنى النحوية وأثرها في تحليل الخطاب	بزاوية مختار	992-979
61	صورة الأمير عبد القادر الجزائري بين تسجيل التاريخ وتخيّيل السرد	لعياضي أحمد بطاطاش بوعلام	1004-993
62	Biological Development Mechanisms: Al Jahiz's Teleological Argument on Allah's Miracles	HADJER BELHAMIDI BOULENOUAR MOHAMMED YAMIN	1015-1005
63	La mise en intrigue dans La Dernière nuit du raïs de Yasmina Khadra	Malek Youcef Islam Boussaha Hassen	1026 -1016
64	Les ''Jeunes Algériens'' et la ferveur religieuse en Algérie, à l'aube du XXe siècle. Un plaidoyer en faveur de la modernité et de l'Idjtihad. Essai d'analyse discursive.	EL HASSAR Abdelkader Salim	1040-1027
65	Le principe des responsabilités communes mais différenciées dans la lutte contre les changements climatiques	TERTAG ZAKARIA	1056 -1041
66	Ville nouvelle et attractivité des centres commerciaux en Algérie. (Etude de cas des Centres Commerciaux de la ville nouvelle Ali Mendjeli de Constantine.)	Rehaïl Tayeb	1075-1057

مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030

An approach to building the integrated security of Algeria beyond 2030

فاتح النور رحموني[1]
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
Fathi_rahmoun@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/09/29 القبول 2021/05/25 النشر على الخط 2021/10/30
Received 29/09/2020 Accepted 25/05/2020 Published online 30/10/2021

ملخص:

في إطار اتساع مفهوم الأمن، من أمن أحادي قائم على القطاع العسكري، إلى أمن متعدد ومتكامل الأبعاد والقطاعات، اقتصادي سياسي اجتماعي ثقافي بيئي وغيرها، يتطلب بناءه سياسات تنموية ناجحة متوسطة وبعيدة المدى، وهذا ما عملت عليه الدول الكبرى التي تعد اليوم دول متماسكة قوية وآمنة. في وقت لازالت الجزائر تعتمد في بناء أمنها على القطاع العسكري مهملة بقية القطاعات الضرورية، حيث تعرف فشل في سياسات التنمية التي تشكل أساس بناء الأمن المتكامل للدولة القوية، من اجل تحقيق هذا الهدف يحاول هذا المقال تقديم مقاربة لبناء الأمن الجزائري المتكامل، تركز على القطاعات الأساسية لبناء الأمن للدولة الحديثة، وعرض تصور لكيفية إحداث التنمية في تلك القطاعات الضرورية لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030.

الكلمات المفتاحية: الأمن، مقاربة، بناء الأمن، الأمن المتكامل، الأمن الجزائري.

Abstract:

Due to the breadth of the security concept, from a unilateral security based on the military sector to a security of cross dimensional and integrated sectors-economic, political, social, cultural, environmental and others, its building requires successful development policies of medium and long term. This is what the major countries have worked on, and they are today cohesive, strong and safe. At the time when Algeria still depends on building its security on the military sector only ,thus neglecting the rest of necessary sectors that know a failure in the development policies which are the foundationsfor the building integrated security for a strong state, in order to achieve this goal this article tries to present an approach to building integrated Algerian security, focusing on the basic sectors to build security for the modern state, and presenting a vision of how development can occur in those necessary sectors to build an Integrated security for Algeria beyond 2030.

Keywords:. approach, security building, integrated security, Algerian security.

[1] المؤلّف المرسل: فاتح النور رحموني البريد الإلكتروني: **fathi_rahmoun@yahoo.fr**

1. مقدمة:

الأمن كان ولا يزال أكثر المفاهيم إثارة للجدل النظري والاختلاف المفاهيمي، مرجع ذلك هو غياب الاتفاق حول الوحدات المرجعية لدراسة المسائل الأمنية، وعدم الاتفاق على تحديد التهديدات الأمنية والكيانات المعنية بغياب الأمن، رغم ذلك يبقى مطلب أساسي للدول والمجتمعات وجوهر التفاعلات في السياسة الدولية. مع نهاية الحرب الباردة وبتأثير العولمة تغيرت طبيعة التهديدات الأمنية وتغير معها مفهوم الأمن، فأصبح مفهوم الأمن القائم على العامل العسكري كقطاع أحادي، والمرتبط بمستوى الدولة كفاعل حصري، قاصر تماما على معالجة المشاكل الأمنية المستجدة، والتي تمس الفرد والمجتمع والنظام الدولي كعناصر ومستويات فاعلة إلى جانب الدولة في نظام ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أحدث تحولا بارزا في مفهوم الأمن على المستويين النظري والعملي، وهو ما دفع معظم دول العالم خاصة منها الدول الكبرى إلى تغيير استراتيجياتها الأمنية، من استراتيجيات قائمة على القوة العسكرية بالأساس، إلى استراتيجيات أكثر شمولا وتكاملا لعناصر الأمن الأخرى المتعددة والمتكاملة. في حين تبقى مجموعة من الدول الضعيفة متأخرة جدا عن هذا التطور الحاصل، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي لا تزال تتعامل مع بناء الأمن القومي بمفهوم تقليدي قائم على القطاع العسكري دون غيره، وهو ما جعلها عرضة للعديد من التهديدات الأمنية غير العسكرية، مثل غياب الأمن الغذائي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي وغيرها من أبعاد الأمن، والتي يتعذر إدراكها دون سياسات تنموية متعددة متوسطة وطويلة المدى، وقد تكون فترة عشر سنوات كافية للوصول الى نتائج ملموسة من التنمية وبناء الأمن المتكامل، ومنه فإن الإشكالية الأساسية هنا هي: - **كيف يمكن بناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030؟**

2. مفهوم الأمن

1.2 الأمن لغة

هو ضد **الخوف** ومصدر الأمن مصطلح **أمن** أي **الأمان** والإيمان والأمانة ".[1] وهو مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة ويعني " **السلامة التامة واطمئنان النفس وزوال الخوف وسكون القلب**، ومصطلح أمن **Sécurité** كذلك يقصد به التأمين **Assurance** والسلم والسلام **Paix** والضمان والتضامن **Sûreté et Solidarité** ، وأصله هو مصطلح لاتيني يعود الى مصطلح **Sécuritas** أي المضمون المؤكد **Sùr=Securus** .[2] كما تشترك المعاجم اللغوية في التأكيد على أن "الأمن" مرادف للطمأنينة، وهو مساويا لغياب الخطر ، ويستعمل هذا المصطلح للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة الا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن والاطمئنان.

[1] – أسامة عبد الرحمان ، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 ، ص 13 .

[2] – Cornu Gérard, **Vocabulaire Juridique**, Association Henri Capitant, 1987, P752.

2.2 الأمن اصطلاحا

هو الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري، ويعتبر الأمن أساس وجود كيان الدولة وتأكيد استقلالها ويحتوي الأمن مجموعة من المضامين الأساسية، فهو المأمن من الأخطار والاعتداءات الملموسة والتمتع بالصحة والعافية والهدوء والأمان والسلامة والحرية، وكذا الوقاية من الأخطار بأساليب وإجراءات الحماية، والتعويض عن مختلف الخسائر الناتجة عن الأخطار من خلال أنظمة التأمين والإصلاح والتعويض، وهو في معناه التجريدي أيضا كل النظم القانونية التي تسعى الى التحقيق الملائم للواجبات وتقليص عدم الثقة في تجسيد الحق والقانون .[1] وجاء الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[2] وعرفه آرنولد وولفر Arnold Walfers " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر".[3] أما أحدث التعريفات وأكثرها تداولاً، فهو تعريف باري بوزان "Barry Buzan" الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، و يعرفه الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي إطار النظام الدولي هو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية".[4] ويعد الأمن في الإسلام قيمة جوهرية مرتبطة بكيان الإنسان ووجوده، فلا استقرار للحياة البشرية في ظّل غيابه، وجاء في القرآن بألفاظ ومعاني متعددة (أمن، يأمن، آمنا، آمنة، آمنهم، آمنين، آمنون، أمنتم، مطمئنة، ...). ويعني الترغيب في الايمان بوجود الله والفوز بجزائه والترهيب من عقابه، دليل قوله تعالى :" وَكَيفَ أَخَافُ مَا أشرَكتُم ولا تَخَافُون أنَكُم أَشرَكتُم بِالله مَا لَم يُنزّل بِهِ عَليكُم سُلطانًا فَأيُّ الفَرِيقَينِ أَحقُ بِالأَمنِ إن كُنتُم تَعلمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا ولَم يَلبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدُونَ " {الأنعام 81-82} . وقال تعالى: " الّذِي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوف " {قريش 04} . وكان الأمن غاية سامية وضرورة ملحة في الدولة الإسلامية، لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن أن تكون الدولة الإسلامية قوية بدونه، قال الإمام علي كرم الله وجهه: "ثلاثة أشياء يحتاج إليها الناس، الأمن والعدل والخصب، بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد، وبالعدل تصان الحقوق، وبالخصب يقضى على الفقر والعوز ".[5]

---

[1] – أنيسة أكحل العيون، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012، ص ص 25،26.

[2] – أسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 14.

[3] – جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004 ص 414

[4] – حسين خليل أستاذ " **مفهوم الأمن الدولي** " متوفر على الرابط : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html تاريخ الدخول 2014/07/17 .

[5] – أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 18.

3 . المفهوم التقليدي للأمن

هناك تلازم بين مصطلحي الأمن والدولة وفق هذا المنظور، حيث ارتبط مفهوم الأمن في العلاقات الدولية أساسا بوجود الدولة، والنظر إليها ككيان وحيد في بنية النظام الدولي، في هذا الإطار يرى البعض بأن الأمن هو السبب والدافع الأساسي لقيام ونشأة الدولة، فقد قسم توماس هوبز Thomas Hobbes حياة المجتمعات البشرية الى حالتين، حالة النظام والأمن وهي التي يعيشها الأفراد في مجتمع داخل الدولة، وحالة الطبيعة والفوضى التي تتجسد في البيئة الدولية والمتسمة باللانظام واللا أمن، فكانت الحاجة الملحة للأمن الدافع هي الأساسي لانخراط البشر في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة تسمى الدولة، وذلك من أجل قيامها بوظيفة تحقيق الأمن والنظام، مما جعل الدولة تكتسب الشرعية لتصبح مصدر السلطة وتمتلك وظيفة تحقيق الأمن.[1] وكانت معاهدة واسفاليا سنة 1648 تاريخ فاصل لهذا الارتباط والتلازم بين الأمن والدولة، فقد جعلت دورها حاسما في تحقيق الأمن أو فقدانه. ومنه أصبح وجود الأمن مرتبط بـ: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل... وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية، وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية".[2] ورغم أن الدولة نجحت الى حد كبير في تحقيق الأمن والنظام داخل حدودها السياسية بهذا المفهوم التقليدي (الأمن الداخلي)، غير أنها من خلال سياساتها الخارجية ساهمت في فقدان أمنها الخارجي، فالنظام الدولي أصبح يعاني من الفوضى والصراع والحروب بفضل هذه السياسات.

يعتبر هذا المنظور التقليدي أو كما يسميه البعض الاستراتيجي الدولة فاعل أساسي في النظام الدولي، وذلك في ظل واقع غياب سلطات عليا فوقها لها قدرة على تحجيم سلوكياتها، وكل تلك الدول تسعى إلى تحقيق أمنها وسيادتها ضد القوى المعادية، فالأمن بالنسبة لها ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنه، فهو في النهاية المصلحة الوطنية العليا (الأمن القومي/ الوطني) التي لا يمكن الاستغناء عنها حتى وان اضطرت لخوض الحروب من أجل حمايتها، وهي لن تتمكن من الانتصار في تلك الحروب دون امتلاك القوة والتفوق العسكري على غيرها، وهذا ما خلق الارتباط في ثلاثية **"الدولة، الأمن، القوة العسكرية"** في المفهوم التقليدي للأمن. وفي هذا الإطار يعتبر التيار الفكري للواقعية السياسية أهم تيار نظر لهذا المفهوم الذي ساد لقرون من الزمن، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخه بنائه ، ريمون أرون Reymond Aron ، ولتر ليبمان Walter Lippmann ، أرنولد وولفرز Arnold Walfers ، ري كلاين Ray Cline، هانس مورغنثاو Hans Morgenthau، وجون سبانير John Spanier. ويرى هانس مورغنثاو Hans Morgenthau أحد ابرز منظري هذا التيار أن تحقيق أمن الدولة

[1] – سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، 2008، ص 10.

[2] – عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 2011 ص 09.

:" ينطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة، الّتي تُمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني".[1] إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها.[2]

4 . المفهوم الحديث للأمن

1.4 توسع مفهوم الأمن – تعدد المستويات والأبعاد

ترسخ لفترة طويلة من الزمن المفهوم الواقعي للأمن، والمرتبط أساسا بالدولة كفاعل وحيد والعامل العسكري أو القوة العسكرية كعنصر وحيد في بناء أمن الدولة، ومنه فان الأمن منذ واستفاليا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية انحسر بشكل كبير في هذا الإطار دون غيره. ولكن مع نهاية القرن العشرين أحدثت التحولات الكبرى في النظام الدولي ثورة في المفاهيم ومن أهم تلك المفاهيم مفهوم الأمن، ويعتبر المفكر باري بوزان Barry Buzan أحد أكبر المختصين في الدراسات الأمنية، وأهم من طرح أفكار جديدة أحدثت نقلة نوعية في مفهوم الأمن، متجاوزة بذلك المفهوم التقليدي المنحسر في القطاع العسكري، فقد طرح مفهوما أكثر اتساعا وشمولا، متجاوزا فكرة أمن الدولة أو السلطة والتركيز على التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري فقط، فالأمن حسبه يتضمن العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والنظام الدولي على حد سواء، رغم ارتباط هذه العناصر الأساسية بأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الرئيسية، ومنه فان باري بوزان وسع مفهوم الأمن إلى مستويات متعددة تحت الدولة وفوق الدولة، فكان من الأوائل الذين طرحوا مفهوم الأمن الفردي والأمن المجتمعي كمستويات أساسية إلى جانب أمن الدولة، وكذا الأمن الإقليمي وأمن النظام الدولي كمستويات أساسية فوق الدولة.

كما قام باري بوزان بتوسيع مفهوم الأمن من حيث القطاعات أو الأبعاد، فقد أضاف أبعاد جديدة وأساسية لبناء الأمن إلى جانب البعد العسكري، مثل البعد السياسي القائم على مستوى الاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة ومصدر شرعية منظومة الحكم وقوة مؤسسات الدولة، والبعد الاقتصادي المرتبط بتوفير الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها، والبعد الاجتماعي المرتبط بقدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، مع القدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وسهولة تكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها، وكذا البعد البيئي من خلال القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الإنساني، وهي خمسة أبعاد مرتبطة ومتكاملة لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قوياً، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر

[1] – سليم قسوم، "**المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن**" منشور في: http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 2014/06/27 .

[2] – Edward A.Kolodziej, **Security and International Relations**, Cambridge University Press london and New York, 2005, p 132

على الأبعاد الأخرى بالضرورة.[1] ومنه فان باري بوزان وسع مفهوم الأمن من حيث المستويات عموديا الى عناصر الدولة الفرد المجتمع الإقليمي الدولي، ووسع مفهوم الأمن من حيث الأبعاد أفقيا الى عناصر العسكري السياسي الاقتصادي الاجتماعي والبيئي.

2.4 .تعميق مفهوم الأمن – الأمن المجتمعي والإنساني

ساهمت أفكار المقاربة البنائية بفضل كل من ألكسندر وندت Alixander Wendt وأولي وايفر Ole Waever في تطوير فكرة الأمن المجتمعي "Socieal Security" التي جاء بها Barry Buzan، حيث استندوا في ذلك الى مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة ما ترتب عن ظاهرة العولمة من تقليص سيادة الدولة وانفتاح الحدود واتساع دائرة الهجرة وكثافتها وظهور مشكلة الأقليات في أوروبا الشرقية والعالم، حيث ظهر نموذج ضياع القيم الثقافية في المجتمعات وغزو الثقافة الغربية مما جعل المجتمعات مهددة في أمنها الثقافي والمجتمعي.[2] فتحقيق الأمن المجتمعي والهوياتي مرتبط بقدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الأساسية في مواجهة ظروف التغيير الخارجية، لأن المجتمعات في هذه الفترة أصبحت مهددة في هوياتها الاجتماعية وليس في أمنها العسكري، ومنه هناك ثنائية لتحقيق الأمن حسب هذا الاتجاه، وهي أمن الدولة المتعلق بالسيادة وأمن المجتمع المتعلق بالهوية. في حين تطورت فكرة الأمن الإنساني (الفردي) "Human Security" في إطار المقاربة النقدية، بإسهامات كل من يورغن هابرماس Jurgen Habermas و ماكس هوركهايمر Max Horkheimer وتيودور أدورنو Theodor Adorno، حيث تعتبر التهديدات الأمنية في عالم اليوم تمس الإنسان مباشرة لأنها عابرة لحدود الدول وغير قابلة للتجزئة، فهي مشاكل مرتبطة بالحياة اليومية للفرد وهي متعددة ومترابطة، اقتصادية كندرة الموارد، واجتماعية كالفقر والبطالة والأمراض والأوبئة والجريمة، وسياسية كعدم الاستقرار والصراع والإرهاب، وايكولوجية كالتلوث وتخريب البيئة والإخلال بتوازن الطبيعة وغيرها. فأمن الدولة في هذا الإطار غير ممكن دون أمن الإنسان، حيث يعد حجر الأساس لأمن الدولة والمجتمع والنظام الدولي، وهو ما يتطلب الاهتمام ومعالجة المواضيع التي لها علاقة مباشرة بأمن الفرد وحياته اليومية، فالأمن هو سباب بقاء الإنسان واستمرار الحياة.[3] ومنه أصبحت هذه التهديدات على امنه جوهر السياسة الدولية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، الفقر، الأوبئة، تلوث البيئة ...)، فكل هذه التهديدات الأمنية الجديدة لا يمكن علاجها بعدياً بالوسائل العسكرية، فهي تتطلب علاجا قبلياً من خلال سياسات تنموية وقائية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية...، وهو ما يعرف بالتنمية الشاملة والمستدامة.

---

[1] - Barry Buzan, **People States and Fear**: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed, Boulder,CO: Lynne Rienner Publishers, 1991, p p 19-20.

[2] - Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, 2nd éd, Paris: Presses de S.P ,2006 , p 480 .

[3] - Ken Booth, **Theory of World Security**, Cambridge University Press, 2007, p p 95, 96.

3.4 . الأمن المتكامل – التنمية الشاملة أساس الأمن:

يستحيل فصل الأمن بالمفهوم الحديث عن **التنمية** ، كما أن تحقيق الأمن بهذا المفهوم أيضا من خلال القوّة العسكرية غير ممكن، ويكون دور التنمية أكثر وضوحا في الدول المتخلفة تنمويا، يقول علي الدين هلال: "الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية، ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن".[1] وفي هذا الاطار أيضا يرى روبرت مكنمارا Robert McNamara بأن الأمن القومي لن يتحقق دون **التنمية القومية الشاملة**، ويركز على دور القانون والنظام في تحقيق الأمن:" إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، ويصبح تحقيقهما من خلال القوّة العسكرية فقط أمراً مستحيلاً ... **إن الأمن هو التنمية**، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن".[2] وهو تقريبا نفس ما أكد عليه جبرائيل ألموند Gabriel Almond حيث يقول: "أن الأمن ليس فقط المعدات العسكرية ولا النشاط العسكري ولا القوة العسكرية، وان كان الأمن يشملها جميعا، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية وخصوصا في الدول النامية لا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار على الإطلاق". فالأمن حسب هذا المفهوم أكثر اتساعاً وشمولاً وتماسكاً وتكاملا، فهو يقوم على العديد من القطاعات المترابطة والمتكاملة، وله أطر داخلية وخارجية متعددة ومتكاملة ومترابطة. فالأمن المتكامل يتحقق بانتفاء التهديدات الأمنية الناتجة عن مختلف التهديدات المتعددة التي يعرفها عالم اليوم.

أهم **قطاعات الأمن المتكامل**

- **الأمن الشخصي**: يتحقق بفضل قدرة الدولة على حماية مواطنيها من التهديدات، كالنزاعات المسلحة وتجارة البشر والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وغيرها.
- **الأمن الغذائي**: يرتبط بقدرة الدولة على تحقيق كرامة الإنسان من خلال تأمين السلع والمواد الغذائية لمواطنيها وإشباع حاجياتهم وإنتاجها محليا بعيدا عن التبعية للخارج، وتمكينهم منها في كل الظروف خاصة في الأزمات (القدرة على الإنتاج والتخزين والتوزيع)، والتركيز على حماية الطبقات الهشة.
- **الأمن الصحي**: يتحقق بالقدرة على حماية المجتمع من المخاطر على صحتهم تجاه الأمراض الوبائية والمزمنة، وبناء نظام صحي قوي يعتمد على أنظمة وقائية قادرة على توفير الظروف الملائمة لتفادي الأخطار على الصحة البشرية، وأنظمة علاجية للاستشفاء من تلك الأمراض إن وقعت، وكذا القدرة على خلق نظام تأمين صحي منسجم وعادل.

[1] – صالح غازي نهار ، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي** ، اربد : دار الأمل ، ط1 ، 2010 ، ص 16.

[2] – نفس المرجع ، ص 18 .

- **الأمن العسكري**: هو أساس الأمن القومي/الوطني للدولة، ويتحقق بقدرة الدولة على ردع الاعتداءات العسكرية الخارجية، وفرض سيادتها على مجالها الحيوي ومحاربة التهديدات الأمنية الداخلية كالجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وغيرها، وتحقيق أمن الحدود يعد عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن الوطني.
- **الأمن السياسي**: يتحقق من خلال التنمية السياسية كتقوية مؤسسات الدولة وخلق الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، وقوة النظام والقانون والعدالة وتسيير الحياة السياسية بتحكم وحكمة بعيدا عن العنف والقهر والاستبداد، ورعاية وصون المصالح والمبادئ العليا للأمة، وتوظيف عناصر قوة الدولة لخلق مكانة دولية من خلال إقامة علاقات دولية إستراتيجية وتحالفات إقليمية ودولية تعزز أبعاد وقطاعات الأمن الأخرى خاصة الأمن الاقتصادي والعسكري.
- **الأمن الاقتصادي**: يعتمد على نجاح التنمية الاقتصادية وتقوية التدابير الاقتصادية لتفادي تهديدات كالركود الاقتصادية ونضوب الموارد وندرة السلع في الأسواق وارتفاع درجات البطالة وأزمة السكن ومختلف ضروريات الحياة الكريمة.
- **الأمن الاجتماعي**: يتحقق بفضل التنمية الاجتماعية من خلال حماية وتنمية مقومات وخصوصيات ومكاسب المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، واحتواء دواعي العنف الاجتماعي ودعم سبل التلاحم العرقي واللغوي والطائفي ومحاربة التفاوت الطبقي والبطالة والفقر والتهميش وغيرها.
- **الأمن الثقافي**: من خلال إستراتيجية حماية مقومات ومكتسبات الأمة وهويتها من غزو واستلاب الثقافات الأخرى، فالعديد من المجتمعات اليوم تعاني من إمكانية اندثار قيمها الثقافية وخصوصياتها إثر توهج وطوفان الثقافة الغربية بفضل العولمة، فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة.
- **الأمن المعلوماتي**: عصر التكنولوجيا جعل قوة الدولة مرتبط بقوة نظامها المعلوماتي والاستخباراتي، فالقدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة والاكتشافات الجديدة ووضع نظم لحمايتها من الاختراق هو أساس تحقيق الأمن المعلوماتي. مع التركيز على حماية البنية التحتية لأنظمة المعلومات والأنظمة الرقمية للدولة.[1]
- **الأمن البيئي**: ويتحقق من خلال التنمية البيئية، وذلك من خلال حماية الطبيعة من التلوث والتخريب، ووضع إجراءات حمائية للطبيعة والبشر من مخاطر تلوث الهواء والمياه والنفايات الصناعية وتدمير الغطاء النباتي.

[1] - Johan Eriksson, **Giampiero Giacomello**, **International Relations and Security in the Digital Age**, Routledge Taylor and Francis Group , London, 2007, p p 85, 86.

فالأمن المتكامل المنشود يتحقق من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها من القطاعات، دون الاكتفاء بالتنمية في قطاع واحد، فالأمن المتكامل قضية مركبة يتم بنائه بالتنمية الشاملة لكل هذه القطاعات دون الاقتصار على جزء منها، فتحقيق الأمن في قطاع يقوي الأمن في بقية القطاعات وفقدانه في قطاع منها يضعف الأمن في بقية القطاعات، ومنه فهو كل متكامل لا يمكن تجزئته. فالدول الكبرى اليوم تتبنى هذا المفهوم المتكامل للأمن مع التركيز على عناصر القوة الرئيسية الثلاث **الاقتصادية/العسكرية/التكنولوجية**، فالأمن الخارجي للدولة اليوم يقوم على **درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي** الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس أيضا فالشعوب التي تعيش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمناً بكثير ممن يعيشون في الدول المتخلفة حيث النزاعات العرقية والطائفية وشح الموارد وسوء تسييرها، وفشل سياسات التعليم والتنمية.

5 . البنية الأمنية الجزائرية الحالية – عناصر الخلل وحدود القوة

من منظور تقليدي أحادي تمتلك الجزائر منظومة أمنية قوية، وهي في الصدارة إقليميا من حيث القدرة العسكرية وإمكانيات مواجهة تهديدات ذات طابع عسكري على مستوى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، حيث تمكنت خلال ثلاث عقود من الزمن، وانطلاقا من سنوات محاربة الإرهاب، من اكتساب قدرات وخبرات عسكرية محترمة، سواء من حيث عدد ونوعية الأسلحة (ميزانية تسليح كبيرة)، أو تطوير نظام الاستخبارات وجمع المعلومات، أو من حيث الخبرة في التعامل مع التهديدات الإرهابية، واعتبارا إلى ذلك تمكنت الجزائر من تحقيق بعض المكاسب الأمنية أهمها:

- حماية الحدود من تهديدات عسكرية (استثناء الاعتداء على قاعدة تيقنتورين 2013).
- تمكنت من تصدير مقاربة محاربة الإرهاب بعد إحداث 2001/09/11.
- تصدير مقاربة منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن باعتبارها وسيلة لتمويل الإرهاب (تم تدعيمها بلائحة مجلس الأمن 1904/ 2009).

غير أن المنظومة الأمنية الجزائرية القائمة على الأحادية في بنائها (التركيز على القطاع العسكري) في إطار تحقيق أمن الدولة (الأمن الوطني بالمفهوم التقليدي)، وهذا يشكل فجوة في بقية المستويات الأساسية للأمن المتكامل (الحديث) والتي يمكن تلخيصها في العناصر الأساسية التالية:

أولا– أمن المجتمع والهوية.

ثانيا– أمن الفرد وكرامة الإنسان.

ثالثا– أمن الإقليم واحتواء تهديدات دول الجوار.

هذه العناصر ترتبط بجميع قطاعات الأمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الإبعاد المشكلة في تكاملها بناء الأمن المتكامل، والتي تعاني الجزائر من غيابها في ظل فشل السياسات التنموية الممكنة لها، ويمكن تلخيصها في القطاعات التالية:

1.5 . غياب الأمن الغذائي:

تعاني الجزائر من فقدان أمنها الغذائي، خاصة في إنتاج الحبوب على رأسها مادة القمح الإستراتيجية، حيث أن نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 27.82 % بين سنوات 2002 و 2015، وبلغت الفجوة الغذائية بين سنوات 2010 إلى 2014 معدل 6.710.67 مليون دولار سنويا (6.7 مليار دولار).[1] ويعود ذلك أساسا إلى غياب إرادة للدعم الفلاحي وغياب إستراتيجية لحماية المنتوج المحلي ودعمه، وهذا ما جعل الجزائر تعاني من تبعية غذائية شبه كلية، وهو ما يشكل تهديد أمني غذائي خطير يرهن مصير الشعب الجزائري.

2.5 . غياب الأمن الصحي:

رغم وجود 185 منشأة صحية (مراكز استشفائية جامعية ومراكز استشفائية متخصصة) على المستوى الوطني، غير أن مستوى خدماتها ضعيف ولا يحقق الاحتياجات اللازمة، فنسبة الرضا عن تلك الخدمات بالنسبة لعينة من المرضى لا يتعدى نسبة 52 % في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، مقارنة بنسبة 80 % في تونس.[2] فالجزائر تعاني من ضعف نوعية الخدمات رغم وجود هياكل معتبرة في هذا المجال، رغم أن تحقيق الأمن الصحي يتجاوز بكثير هذا الجانب فهو يرتبط بوجود سياسة تطوير متعددة الجوانب لها ارتباط بتحقيق الأمن الغذائي والبيئي والاقتصادي فهي تتطلب توفير المياه الصالحة للشرب والغذاء الصحي ، ونظافة المحيط، الهواء، والمياه ...

3.5 . غياب الأمن السياسي:

التحول السياسي في الجزائر لم يكن عميقا ولم ينعكس على أداء مؤسسات الدولة وممارسات الفواعل السياسية، فقد كان العنف السياسي طابعا ملازما للنظام السياسي الجزائري (عشرية العنف في التسعينات والاغتيالات السياسية أبرزها الرئيس بوضياف)، وظل الهيكل المؤسساتي والممارسة السياسية في النظام السياسي الجزائري تتسم بديمقراطية مزيفة، بعيدة في جوهرها عن التنمية السياسية الفعلية المُمَكِنة لبناء الأمن السياسي. وقد انعكس ذلك تراجع رهيب لمكانة الجزائر الدبلوماسية، حيث أصبحت غير قادرة على معالجة قضايا سياسية وأمنية في دول الجوار، تهدد بشكل مباشر الأمن القومي وتمس بوحدة الجزائر وسيادتها (النزاع في مالي وليبيا)، وساهم في ذلك ضعف السلطة السياسية والفواعل السياسية خاصة الأحزاب التي أنشئت بقرارات فوقية حيث يفتقر كليهما الى الكفاءة والمشروعية والنضج السياسي في ظل تهميش الكفاءات وتهجيرها.

4.5 . غياب الأمن الاقتصادي:

الأمن الاقتصادي في الجزائري مرتبط بأسعار النفط في السوق الدولية باعتباره المصدر الأساسي للخزينة (انخفاض المداخل بنسبة 41 % مع بداية سنة 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق العالمية احدث انهيار للاقتصاد الجزائري)، كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل، كسوء تسيير وتوزيع الموارد البشرية والمالية، والضعف في تحويل المواد الأولية

[1] – محفوظ مراد، سعيج منيرة، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر – خلال الفترة 2000-2017"، **مجلة الابداع**، المجلد 07، العدد 08، سنة 2019، ص ص 160-163.

[2] – الياس بومعراف، عمار عماري،" من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر" ، **مجلة الباحث** ، العدد 07 ، ص ص 30 – 33.

والاعتماد على الاستيراد، الاعتماد بشكل شبه كلي على سياسات توزيع الريع والإنفاق غير الرشيد لمؤسسات الدولة (وزارات، ولايات، بلديات ...)، فهي هياكل غير منتجة للأفكار والاختراعات وغير منتجة للثروة المادية، فشل سياسات الدولة التنموية في حشد وإشراك وإدماج المجتمع في مشاريع التنمية الاقتصادية لتحقيق الأمن الاقتصادي، مما أنتج قطيعة بين المجتمع والسلطة، وانتشار الثقافة الاستهلاكية وانتشار الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة، فكل المؤشرات الاقتصادية (التضخم، البطالة، النمو، ميزان المدفوعات، الاكتفاء الغذائي ...) تشير بأن مشاريع التنمية الاقتصادية وسياسات النهوض بالاقتصاد الوطني فاشلة.

5.5 . غياب الأمن الاجتماعي:

تتداخل دواعي ومسببات غياب الأمن الاجتماعي مع مشاكل الأمن الاقتصادي، وهي معقدة جدا في واقع فشل سياسات التنمية ومقتضيات بناء الأمن، فالجزائر تعاني من العديد من المشاكل بمستويات متفاوتة، كالفقر والأمية والسكن والبطالة والتهميش والعنف والتطرف والتفكك الأسري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا (نزيف اليد العاملة) وغيرها، مما أنتج واقع اجتماعي غير سليم يتسم بالتفاوت والاضطراب الاجتماعي، وانتشار وارتفاع مستويات الجريمة بمختلف أشكالها، وانخفاض القدرة الشرائية وتدهور المستوى المعيشي، التفاوت في امتلاك الثروة دون مبررات موضوعية (الفساد، نهب المال العام، الاحتكار، الاستفادة من امتيازات غير مستحقة ...)، وارتفاع نسب الهجرة غير الشرعية من دول افريقية نحو الجزائر، وهو ما يهدد التركيبة الاجتماعية ويشكل خطر أمني مستقبلي، يتحول إلى مشكلة أمنية، مثلما يراها Ole Waever – تحول مسألة اجتماعية إلى رهان أمني، فكل الأرقام كانت سلبية، فمثلا البطالة منذ التسعينات بلغت في ذروتها 28 % بين سنوات 1989 إلى 2002.[1]

6.5 . غياب الأمن الثقافي: تحقيق الأمن الثقافي يرتبط بالمشروع السياسي للدولة الجزائرية، فهذا المشروع يجب أن يعكس هوية المجتمع الحقيقة، فهو في النهاية يحقق الانسجام الاجتماعي ويدفع بمشروع بناء الدولة إلى الأمام. غير أن الجزائر تتعرض منذ الحقبة الاستعمارية إلى محاربة هويتها وجهود حثيثة لتفكيك المجتمع ومصادرة هويته الإسلامية، فقد أثارت مخرجات مؤتمر الصومام سنة 1956 أزمة حقيقية في مشروع بناء الدولة الجزائرية، فقد طرح مبادئ هوية دولة علمانية متناقضة مع مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 التي تقوم على عنصري الهوية الأصليين للمجتمع الجزائري وهما اللغة العربية والدين الإسلامي، منذ ذلك التاريخ تعيش الجزائر في تناقض صريح بين قوانينها وواقعها وعقيدة مجتمعها، الذي استقال من مشروع بناء الدولة القائم دون هاذين العنصرين كلياً.

7.5 . غياب الأمن البيئي :

يعد الأمن البيئي في الجزائر من غير الأولويات في سياسات الدولة، غير أنه في الحقيقة يكتسي أهمية بالغة، لأن تحقيق الأمن في القطاعات الأخرى متوقف على بناء الأمن البيئي، فلا يمكن تحقيق الأمن الصحي في ظل غياب الأمن البيئي، ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي في ظل غياب الأمن البيئي وغيرها. وتعاني الجزائر من تدهور كبير في البيئة نظرا لاهتمام الدولة

[1] – سفيان طبوش،"تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر" **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**،عدد 06، جوان 2018،ص 147.

المحدود ونقص الوعي في المجتمع، فقد سجلت مصالح الأمن خلال سنة 2018 فقط أكثر من 19125 مخالفة.[1] وهنا يمكن الحديث عن النفايات الصناعية والمنزلية التي يتم التخلص منها بطرق عشوائية، أو تخريب الغطاء النباتي وقطع الغابات أو التسبب في الحرائق، أو تلوث المياه والهواء وغيرها. وتعتبر السياسات التي اتبعتها الجزائر في هذا الإطار غير كافية من خلال إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2003/04/03 بموجب المرسوم التنفيذي 02-115 والوكالة الوطنية للنفايات في 2002/05/20 بموجب المرسوم التنفيذي 02-175.[2]

8.5 . تهديدات أمن الحدود:

أمن الدولة القائم على تأمين الحدود من التهديدات العسكرية أصبح غير كافي تماما، فالتهديدات الأمنية الجديدة/ اللاتماثلية (إرهاب، جريمة، هجرة غير شرعية...)، تنتج في النهاية إثر فشل التنمية وانتشار الصراعات، وهي البيئة التي تتسم بها دول حدود الجزائر، حيث تحيط بالجزائر دول فاشلة تنمويا أفرزت صارع إثني وعرقي، فقر، هجرة، جريمة، ولاء لقوى كبرى لها مخططات للسيطرة على المنطقة من أجل تخريبها ونهب ثرواتها. يشير تقرير مسح الأسلحة الخفيفة لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف أن الأسلحة الخفيفة المنتشرة في إفريقيا تقدر بحولي 100 مليون قطعة سلاح، أغلبها في الجزء الغربي (منطقة الساحل جزء منها).[3] فأمن حدود الجزائر اليوم مرتبط بدورها في احتواء هذه التهديدات من خلال مساعدة هذه الدول في التنمية والاستقرار.

6 . إستراتيجية بناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد 2030:

بناء الأمن المتكامل لا يقصد به مواجهة الأخطار التي تصنف كتهديدات أمنية على الفرد والمجتمع والدولة في الوقت الراهن، الأمن المتكامل لا يتحقق من خلال السياسات الآنية لتحييد التهديدات والمخاطر الأمنية الآنية، إنما هو عبارة عن بناء متكامل يتحقق بإعداد استراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، يتحقق من خلال سياسات قبلية – سياسات التنمية في كل قطاعات الأمن المذكورة أعلاه، فتحقيق أمن الجزائر الغائب في العام 2020 كان يتطلب انطلاق سياسات تنموية عام 2010 على الأقل في كل قطاعات الأمن الأساسية، مع وجود علاقة تكامل بين تلك السياسات بحيث كل قطاع يكمل باقي القطاعات الأخرى، لأن نجاح التنمية الاقتصادية سيحقق الأمن الاقتصادي، ونجاح التنمية السياسية سيحقق الأمن السياسي، ونجاح التنمية الاجتماعية سيحقق الأمن الاجتماعي، وكذلك في كل القطاعات الأخرى، مما يحقق في النهاية نجاح التنمية الشاملة والمستديمة وهو ما يعتبر في النهاية بناء للأمن المتكامل في الجزائر. ومنه فان تحقيق أمن الجزائر في عام 2030 لن يكون إلا من خلال الانطلاق الفوري في سياسات تنموية متعددة القطاعات ومتكاملة ومنسجمة.

---

[1] – علي عثماني، "دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية البيئة الطبيعية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 09، العدد 01، سنة 2020، ص 212.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 03 افريل 2003 ص 15، والمرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 ص08.

[3] – بوحنية قوي ، " **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** "، نقلا من الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

بتاريخ : 2018/12/24. الموقع تصفح تم

أمن الجزائر المتكامل في 2030 مرتبط بمنطقة الصحراء أكثر في قطاعات الأمن الغذائي والاقتصادي والعسكري، وبمنطقة الشمال أكثر في قطاعات الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي وفي بقية القطاعات الأخرى في كلا المنطقتين، وتعتبر القطاعات التالية أهم الأبعاد التي يجب التركيز عليها لبناء الأمن في الجزائر:

1.6 . بناء الأمن الغذائي الجزائري:

يعتبره البعض جزء من الأمن الاقتصادي غير أن أهميته البالغة تجعله من أحد أهم أساسيات بناء الأمن المتكامل للدولة، الغذاء اليوم يعتبر سلاح رئيسي للسيطرة على الدول والشعوب واستلاب إرادتها والتحكم في قراراتها ورهن مستقبلها، الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة لتوفير الغذاء السليم والصحي باستمرار تتحقق ببناء السدود في كل المناطق الصالحة للزراعة، وهو ما يجب التركيز عليه في الجزائر أولا، كذا زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي واستخدام وسائل الإنتاج والتخزين المتطورة وربط الزراعة بالصناعة التحويلية، وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتطوير آليات تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء للدولة لاستغلاله خلال الأزمات، فتدخل الدولة في مجال تحقيق الأمن الغذائي أكثر من ضرورة فهي تضطلع بمهام ضبط الأسعار وحماية القدرة الشرائية، وإنهاء الفوضى والاستغلال ترشيد الاستهلاك وضبط المخزون الاستراتيجي تحديد الفائض والعجز من أجل التصدير أو الاستيراد عند الضرورة، تطوير البحوث لتنمية الزراعة وغيرها من المهام الضرورية.

2.6 . بناء الأمن الصحي الجزائري:

يرتبط الأمن الصحي بالأمن الإنساني والغذائي والبيئي فهو يتجاوز دور وزارة الصحة بمفردها، فالصحة العامة للبلد أصبحت لها أبعاد محلية وإقليمية وعالمية فعالم اليوم تغير كليا نحو حروب مخابر البحث أو الحروب البيولوجية والفيروسية (جائحة كورونا)، فالجزائر يجب أن تعمل على تشجيع وتطوير البحوث الطبية وتخصص ميزانيات كبيرة لمخابر البحوث العلمية واكتشافات الأدوية خاصة بالنسبة للأمراض المستعصية والأمراض الوبائية الخطيرة، وتطوير الخدمات الصحية وبرامج الرعاية الصحية والبرامج التوعوية للمواطنين وطلاب المدارس، وإحداث تنمية صحية تشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، فتوفير الغذاء الصحي وحماية البيئة من التلوث (الطبيعة، الماء، الهواء) من أساسيات بناء الأمن الصحي.

3.6 . بناء الأمن السياسي الجزائري:

بناء الأمن السياسي يتجاوز فكرة البوليس السياسي في الغرب والحرس السياسي في الشرق قديما، والتابعة لأجهزة المخابرات العامة أو أجهزة أمن الدولة أو حتى المستقلة منها، فالأمن السياسي بالمفهوم الحديث يتضمن قيم أشمل وأوسع من الحصول على المعلومة أو حماية السلطة ومؤسساتها، فهو لا ينحصر في فكرة إنشاء الأجهزة الأمنية، لأن هذا في النهاية يعبر عن أمن الدولة دون أمن الفرد والمجتمع، فالأمن الحديث يقوم على فكرة ثنائية أمن الدولة والمجتمع، بحيث يكون المجتمع فاعل أساسي في بناء أمن الدولة وهو في النهاية كيان يتأثر بغياب الأمن مثلما تتأثر به الدولة تماما، فرغم أن الدولة هي الكيان المركزي في قضية الأمن يبقى الإنسان/ المواطن المكون للمجتمع هو الأصل في بناء الأمن، ويتطلب تحقيق الأمن بهذا المفهوم العديد من الشروط التي تشكل قاعدة أساسية لبنائه تنطلق من رفع مستوى التعليم والوعي إلى غرس قيم الروح الوطنية(يتطلب مواطنا متعلما واعيا- محبا ومخلصا لوطنه- مشاركا ومنخرطا في مشروعه السياسي)، ومنه فهو يعتمد أساسا على التنمية السياسية، التي تتيح ضمان التمتع بالحريات

الأساسية وحقوق الإنسان دون تمييز أو استثناء، والحماية من تهديد العنف السياسي والقمع السياسي والصراعات، والارتقاء بالممارسة السياسية الى مستوى الحوار والنقاش السياسي البعيد عن العنف، وتقوية دور الدبلوماسية لحل النزاعات في دول الجوار سلميا من خلال الوساطة، فقوة مؤسسات الدولة وشرعيتها أساس لقوة دبلوماسيتها وفاعليتها، وقد تأكدنا في الفترة من 2013 الى نهاية 2019 من مدى ضعف الدبلوماسية الجزائرية وضعف دورها في أزمتي ليبيا ومالي. أيضا ثورة المعلومات وكفاءة أجهزة التجسس تجعل حماية أنظمة معلومات الدولة في جميع المجالات جزء مهم من الأمن السياسي، التعاون الأمني مع دول الجوار وحل الخلافات مع المغرب، خلق منظومتين أمنيتين إقليميتين بقيادة الجزائر كدولة محورية، الأولى مع دول المغرب العربي والثانية مع دول الساحل الإفريقي، وتكون بفرض المقاربات الأمنية الجزائرية.

4.6 . بناء الأمن العسكري وأمن الحدود الجزائري:

هو القطاع الوحيد الذي يتميز بالقوة والتماسك في بنية الأمن الجزائري، غير تطويره ضروري لمسايرة تطور التهديدات الأمنية اللاتماثلية، مما يتطلب تطوير بناء الأمن العسكري والاعتماد أكثر على العامل التكنولوجي في محاربة جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والاتجار بالسلاح وتجارة البشر خاصة في الصحراء (طول الحدود الجزائرية 6343 كلم)، ويمكن تدعيم الجهود الحالية من خلال تكثيف مصادر المعلومات حول نشاط تلك الجماعات من خلال إشراك المجتمع المدني في التبليغ عن هؤلاء، مثلا في الصين يعتبر كل مواطن صيني مخبر لدى أجهزة الدولة، من خلال التوعية بالمصلحة العامة والمقابل المادي (كل معلومة لها مقابل مادي يساوي درجة أهميتها). كما أن أمن الحدود بالنسبة الى الجزائر مرتبط بالمصالح الحيوية لقوى عالمية في إطار الصراع التقليدي على المستعمرات وموارد الطاقة، وهذه الحدود ليست ثابتة أو مقدسة بالنسبة لهذه القوى فهي تسعى لتغييرها أو إثارة الصراعات لتفكيك الدول الى دويلات صغيرة، من اجل ذلك يعد نجاح التنمية والاستقرار من أهم الضرورات لتفادي تلك السيناريوهات.

5.6 . بناء الأمن الاقتصادي الجزائري:

يتحقق بناء الأمن الاقتصادي على عناصر أساسية قاعدية: تكوين بنية تحتية للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالغذاء، منظومة الصحة، منظومة التعليم، منظومة الحماية الاجتماعية، منظومة العمل، تغطية احتياجات السكن، مشاريع مكافحة الفقر، (لأن الفقر يعد مدخل نشوء الأمراض والجرائم والعنف وعدم الاستقرار)، وتعتبر التنمية الاقتصادية السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري، مع التركيز على الاستثمار في العامل البشري، وتوفير الظروف الاجتماعية المناسبة لاسترجاع الكفاءات الوطنية والأدمغة الموجودة في الخارج وتوظيفها لإحداث ثورة اقتصادية، مع التركيز على منطقة الصحراء في المجالين الزراعي والصناعي، فرغم أن هذه المنطقة اليوم تتسم بتعدد التهديدات الأمنية، يمكنها أن تصبح فضاء لاحتواء تلك التهديدات وتحويلها إلى قوة اقتصادية، فانجاز مشاريع زراعة وصناعية كبرى على الأراضي الجزائرية بقرب حدود دولتي مالي والنيجر، وذلك بعد تطوير شبكة النقل وظروف الحياة في هذه المناطق المعزولة (تمنراست، عين قزام، تين زاواتين، برج باجي مختار) وخلق قطب زراعي وآخر صناعي بامتياز، والاستفادة من اليد العاملة التي يتم انتقائها من المهاجرين الأفارقة طبعا مع تقنين وتنظيم الإقامة المؤقتة لهم، مثلما هو الحال في دول جنوب الاتحاد الأوروبي (ايطاليا، فرنسا، اسبانيا) مع الهجرة المغاربية، وهو ما يحقق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي للجزائر من جهة، ويساهم بشكل كبير في القضاء على العديد من المشاكل الأمنية الأخرى (إرهاب، جريمة، هجرة غير شرعية...)، كما

يساهم ذلك في الحد من التدخل الخارجي في المنطقة من خلال استغلال مشاكل البطالة والفقر، تمكن هذه السياسة الجزائرية من الانفتاح على السوق الإفريقية وجعل مدينة تمنراست مدينة تجارية بامتياز. وكذا التركيز في التوجه نحو تطوير واستخدام الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، الهوائية، المياه ...) لحماية صحة الإنسان والبيئة من جهة وحماية احتياطيات الطاقة من النفاذ من جهة ثانية.

6.6 . بناء الأمن الاجتماعي الجزائري:

بناء الأمن الاجتماعي لن يتحقق الا من خلال التنمية الاجتماعية، ويعتبر تأهيل الفرد في المجتمع أساس ذلك، ولن يكون تأهيل وإنتاج الفرد المتعلم والواعي والمؤهل للمواطنة والإبداع والإنتاج إلا من خلال إصلاح التعليم وتطويره ونشره على أوسع نطاق وجعله إجباريا، مع توفير شروط وظروف الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، فالتنمية الاجتماعية تحقق الانسجام والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

7.6 . بناء الأمن الثقافي الجزائري:

بناء الأمن الثقافي يكون من خلال الحفاظ على الهوية والقيم المجتمعية الأصلية أمام طوفان واختراق الثقافات الأجنبية، فعالم اليوم يجعل الدفاع عن الوجود أولى من الدفاع عن الحدود. فالأمن الثقافي الجزائري يكون رجوعا الى أصول المجتمع وتثمين قيمه المسلوبة وإعادة الاعتبار لها، لتكوين هوية نابعة وليست تابعة، هوية تقوم على أساس الدين الإسلامي الذي يدين به أغلبية الشعب الجزائري، واللغة العربية التي تعتبر لغة الأغلبية، والتراث والإرث الثقافي لمختلف أطياف المجتمع الجزائري دون إقصاء أو تمييز، فكلما اتجهنا نحو هذا الاتجاه زاد تماسك المجتمع وتقوت علاقته بحكومته والعكس صحيح، وليس على أساس استيراد نماذج من الخارج أو التبعية لثقافة أخرى أو تقليدها، فالثقافة الغربية اليوم تغزو كل دول العالم بما فيها الجزائر، يصفها البعض بصراع الحضارات ويعتبرها جوزيف ناي Joseph Ney بالقوة الناعمة Soft Power فهي في الحقيقة حروب بوسائل غير عسكرية. ومنه ضرورة فتح نقاش جاد وعلى نطاق واسع داخل المجتمع الجزائري والنخبة المثقفة لإعداد مشروع الأمن الثقافي الجزائري. حشد المجتمع وخاصة منظمات المجتمع المدني (مشاركة المجتمع) في المشروع الثقافي والاجتماعي وبناء الدولة، ولن يتأتى ذلك قبل ثورة إصلاح في المنظومة التعليمية والتربوية ورفع مستوى الوعي السياسي (العلم والأخلاق/القيم- أساس نجاح المشروع).

8.6 . بناء الأمن البيئي الجزائري:

الأمن البيئي مرتبط بأمن البشر بشكل وثيق، فمشاكل البيئة تهدد صحة الإنسان وتهدد أمنه الغذائي والصحي والاجتماعي، وقد تتسبب في التوتر والصراع وحتى الحروب بين الدول، وتتعدد في الجزائر مشاكل الأمن البيئي، التصحر، حرائق الغابات، تلوث المحيط خاصة النفايات السامة في الشواطئ والنفايات المنزلية في الأماكن العمومية، تلوث الهواء والمياه والمحيط العمراني، تقلص المساحات الخضراء، نقص استغلال الطاقات المتجددة والنظيفة.

ومنه يجب على الجزائر دعم سياسات التنمية البيئية، وتعتبر العناصر التالية محور هذه السياسات:

-دور التربية البيئية والبرامج التعليمية المدرسية للأطفال وربطها بالتربية الإسلامية والأخلاقية.

–دعم البحوث والابتكارات التي تساهم في حماية البيئة وتحسين الطبيعة وحمايتها.

–فرض قوانين صارمة لمعاقبة مخربي البيئة وتنفيذها ميدانيا وعلى نطاق واسع.

9.6 . بناء الأمن الإنساني الجزائري:

يتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية البشرية، وذلك على أساس الاهتمام بتحسين ظروف حياة المواطنين (جودة الحياة)، بحيث يشعرون بالأمان والاستقرار والطمأنينة وتوفر كل متطلبات الحياة الكريمة وتوفير وحماية الحريات والحاجيات والفرص مع حرية الاختيار (التحرر من الخوف والحاجة)، وهذا المفهوم يعتبر رؤية جديدة للعالم يجب على الجزائر استدراكها، التطور والتنمية يحققان الأمن، والإنسان هو العنصر الأساسي المحرك للتنمية والتطور، والإنسان نفسه هو الهدف الأساسي المراد بتحقيق الأمن فلا يمكن الحديث عن أمن الدولة في ظل غياب أمن الفرد، وهذا غير ممكن دون تحقق الأمن في القطاعات المذكورة أعلاه، فنجاح سياسات التنمية في كل القطاعات سيؤدي إلى تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر.

ويمكن الحديث أيضا عن أبعاد جزئية أخرى للأمن تتداخل مع الأبعاد المذكورة وتكملها لتحقيق أمن شامل متكامل أكثر نضجا واتساعا كأمن المعلومات والأمن الجنائي وأمن المنشآت وغيرها...، فبناء قطاعات الأمن الأساسية خاصة القوة الاقتصادية خلال عشرية من الزمن سيشكل قوة للدولة تسمح لها باستقطاب واحتواء التهديدات المختلفة في دول الجوار بطرق مباشرة وغير مباشرة، وهو نموذج مماثل لما حدث لألمانيا مع دول شرق أوروبا في العقود الماضية، حيث كانت دول أوروبا الشرقية تشكل حزمة كثيفة من التهديدات الأمنية على ألمانيا غير أنها بفضل استغلال القوة الاقتصادية استطاعت أن تجعل من هذه الدول فضاء للاستثمار والاستفادة من اليد العاملة وتسويق منتجاتها، فما يحدث اليوم في ليبيا ومالي مشابه لما كانت تعيشه دول أوروبا الشرقية في التسعينات، حيث كانت الهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة الخفيفة بنسب مخيفة جدا، غير أن سياسة الاستقطاب والاحتواء الألمانية غيرت المعادلة نحو الأمن والاستقرار، وهي مقاربة مشابهة أيضا لما قامت به الصين مع دول جنوب شرق آسيا، لذا من الضروري على الجزائر وضع استراتيجيات تنموية متعددة مع التركيز على التنمية الاقتصادية.

7. خاتمة:

ختاما فان تعدد الرهانات والتحديات الأمنية يفرض على الجزائر تبني مقاربة أمنية جديدة أكثر اتساعا وتكاملا، وكما يتضح من خلال هذا المقال فان نجاح سياسات التنمية يعد السبيل الوحيد لبناء الأمن المتكامل في القرن الواحد والعشرون، فالجزائر اليوم مطالبة بإعداد خطط تنموية إستراتيجية تعتمد على قدراتها الذاتية وإمكانياتها الطبيعة والبشرية، وتعد فترة عشر سنوات من 2020 الى غاية 2030 فترة مواتية لبناء الأمن الجزائري المتكامل المنشود.

8. قائمة المراجع:

01/ المؤلفات:

1 -أكحل العيون أنيسة ، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012، ص ص 25،26.

2 -بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر:مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 ص 414.

3 -خازي نهار صالح، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي** ، اربد : دار الأمل ، ط1 ، 2010 ، ص 16.

4 -مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 ص 09.

5- A.Kolodziej Edward, **Security and International Relations**, Cambridge University Press london and New York, 2005, p 132.

6- Battistella Dario, **Théories des Relations Internationales**, 2nd éd, Paris: Presses de S.P ,2006 , p 480 .

7- Booth Ken, **Theory of World Security**, Cambridge University Press, 2007, p p 95, 96.

8- Buzan Barry, **People States and Fear**: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed, Boulder,CO: Lynne Rienner Publishers, 1991, p p 19-20.

9- Gérard Cornu, **Vocabulaire Juridique**, Association Henri Capitant, 1987, P752.

10- Eriksson Johan, **Giampiero Giacomello**, **International Relations and Security in the Digital Age**, Routledge Taylor and Francis Group, London, 2007, p p 85, 86.

02/ المقالات:

11 - بومعراف الياس ، عمار عماري،" من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر" ، **مجلة الباحث** ، العدد 07 ، ص ص 30 – 33.

12 - الحربي سليمان عبد الله، "**مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، 2008، ص 10.

13 - عثماني علي ، "دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية البيئة الطبيعية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 09، العدد 01، سنة 2020، ص 212.

14 – محفوظ مراد، سعيج منيرة، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر – خلال الفترة 2000-2017"، **مجلة الابداع**، المجلد 07، العدد 08، سنة 2019، ص ص 160-163.

15 – طبوش سفيان ،"تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر" **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**،عدد 06، جوان 2018،ص 147.

03/ مواقع الأنترنت:

16 - بوحنية قوي (2018) " **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** "، نقلا من الموقع الالكتروني

17 – http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

18 – حسين خليل (2014)" **مفهوم الأمن الدولي** " متوفر على الرابط :

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

19 – سليم قسوم (2014) "**المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن**" منشور في: http://guessoumiss.wordpress.com